

مقابلة

جورج شاهين

وزير الاتصالات: القطاع
من البنى التحتية الأساسية

يعاني قطاع الاتصالات كما باقي القطاعات التي تشكل عصب الدولة. مرد ذلك الى دخول البلاد مدار انهيارات متتالية، شملت حتى اليوم معظم المؤسسات الحكومية الخدمائية والانتاجية بسبب مسلسل الازمات النقدية والسياسية والحكومية التي عجزت عن تقديم الحد الادنى مما هو مطلوب

رأى وزير الاتصالات طلال حواط في حوار مع "الامن العام" انه كان يتوقع الازمة الاقتصادية والمالية التي وصلنا اليها و"الا لما تم تدارك الكثير من العقبات لضمان استمرار العمل في المرافق العامة، وفق ما تقول به القوانين والانظمة".

■ منذ ان تسلمت مهماتك الوزارية ما الذي يمكن تسجيله من محطات مهمة؟

□ الخطوة الاولى كانت في مطلع العام 2020، ان اقوم بعملية تقويم للوضع القائم فيها وفي المديرية والقطاعات التابعة لها. فوجدت ان هناك مشاكل، أبرزها عقود الصيانة والتشغيل مع اوجيرو ولييان بوست، ومع ادارة قطاع الخليوي. لذلك كان همي اعادة النظر في العلاقة مع هذه المؤسسات بما يضمن الجوانب القانونية وتأمين استمرارية العمل في المرافق العامة، مع السعي الى تقليص المصاريف الى الحد الادنى تماشياً مع حجم الازمة التي نعيشها. اطلقت ورشة كبيرة لتسوية الجوانب القانونية لكل من لبيان بوست و اوجيرو، وقررت استرداد ادارة قطاع الخليوي بناء على رأي هيئة التشريع والاستشارات وتنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في 5 ايار 2020، وانجزت تشكيل مجلسي ادارة للشركتين مع نقل عقود الموظفين لضمان استمرارية العمل، كما انهيت العمل على دفتر شروط جديد من اجل القيام بمناقصة لتلزم القطاع في انتظار تشكيل حكومة جديدة لبتة. اما بالنسبة الى الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات، فقبل وصولي الى الوزارة كانت من دون مجلس ادارة. انطلاقاً من مبدأ الحفاظ على المال العام وعدم الهدر، تم اخلاء المبنى المستأجر الذي كانت تشغله في منطقة سوليدير وفسخنا العقد من دون اي مقابل ونقلنا موظفيها الى مكاتب شاغرة، ما ادى الى توفير ما يقارب 250 الف دولار سنوياً. كذلك قمت بتنظيم دفع كل عقود الاجارات

بالليرة اللبنانية للعقارات التي عليها محطات ارسال لشركتي الخليوي وللمحال التجارية، وتوجيه انذارات الى اصحاب تلك العقارات بعدم محاولة منع دخول فرق الصيانة او تعبئة المازوت الى المحطات تحت طائلة المساءلة القانونية، وذلك لتأمين استمرارية عمل تلك المحطات وضمان عدم انقطاع الارسال عن المواطنين. كذلك كان لا بد من مواكبة جائحة كورونا والتخفيف من ارتداداتها السلبية على المواطنين الذين دخلوا في فترة التعبئة العامة والحجر. فمن اجل تأمين التعليم والعمل من بعد، رفعنا سرعة وحجم استهلاك اشتراكات زبائن الانترنت التابعة للوزارة و اوجيرو على الشبكة المحلية لغاية 30 ايلول 2021 من دون اي زيادة على التعرفة، واعطينا حسمًا 30% لشركات نقل المعلومات الخاصة، كما طلبت منها بأن تنقل هذا التخفيض الى المشتركين على شبكاتهم على غرار المشتركين مع اوجيرو. كما شملت التسهيلات الخطوط الهاتفية على الشبكات الثابتة التي لم يتم قطعها حتى لو لم تسد فواتيرها لمدة ستة اشهر. على صعيد الهاتف الخليوي، اعطيت تمديد شهر للخطوط المسبقة الدفع، ولمناسبة عيد الام اعطيت 500 ميغابايت مجاناً. وحرصاً منا على عدم انقطاع الاتصال الهاتفي الخليوي، قمنا بفتح التجوال الوطني "National Roaming" بين شركتي الخليوي لتسهيل الاتصالات الداخلية اي في حال طرأ عطل على محطة من محطات الشركتين او غياب الارسال، يستفيد المتصل من ارسال الشركة الثانية. كذلك، عرفانا منا بالجميل، قدمنا الى عناصر الجيش والقوى الامنية والجسم الطبي باقات خليوية جديدة.

■ تشهد البلاد انهيارا اقتصاديا وماليا واداريا، هل كنت تتوقع ما حصل؟

□ كنت اتوقع ما شهدناه من انهيار اقتصادي،

وجهنا على قاعدة ترقبنا للتوقعات المحتملة مع ادارة اوجيرو وشركتي الخليوي لقرار سلسلة من الاجراءات على المستويين المالي والاقتصادي لضمان استمرار العمل في القطاع. لو لم نستبق الامور لكان الانهيار حتمياً، وهو امر لم ولن يحصل طالما توافرت الموارد الضرورية. بالنسبة الى تداعيات كورونا وما ادى اليه الاغلاق العالمي والمحلي، استفدنا مما شهدته بلدان اخرى من تجارب على هذا الصعيد، فتوجهنا منذ البداية الى تشجيع العمل والدراسة من بعد. كما ان الامكانيات المتوافرة تسمح باستخدام الانترنت في ادارة قطاعات مختلفة من بعد، وعلى هذه الاسس وضعنا خططنا مع اوجيرو من اجل توسعة الشبكة لتتحمل المزيد من الضغوط.

■ هل من عوائق انعكست على عمل القطاعات الاخرى في الوزارة؟

□ لم تواجهنا حتى اليوم اي مشكلة تقنية غير اعتيادية، وما واجهنا يعود الى انهيار سعر العملة الوطنية ولم يكن لنا سوى موازنة عام 2020 التي ورثناها من الحكومة السابقة والتي كانت بقيمة 48 مليار ليرة احتسبت على اساس الدولار بـ1500 ليرة، وما زلنا منذ تلك المرحلة نعتمد في مصاريفنا على القاعدة الاثنتي عشرية. كذلك وضعنا مشروع قانون طلبنا بموجبه مبلغ 35 ملياراً اضافياً من احتياطي الموازنة. وكما في اوجيرو، لجأنا الى سياسة تقشف قاسية في شركتي الخليوي ونجحنا الى حد بعيد في تقليص المصاريف غير الضرورية.

■ كيف واجهتم انعكاسات ازمة الطاقة على القطاع؟

□ لم نفاجاً بكل ما وصلنا اليه، فنحن ثاني اكبر مستهلك للطاقة في لبنان، وان توافرت، علينا مواجهة عقبات اخرى ومنها عدم وجود الموازنة



وزير الاتصالات طلال حواط.

الكافية لشراء قطع الغيار وكلفة الصيانة والتشغيل. لذلك توصلنا في الفترة الاخيرة الى اتفاق مع زميلي وزير الطاقة ريمون غجر قضى بأن نسلّمه جدولاً بجاجاتنا لتوفيرها. كما قمنا بالاتصال مع الشركات الخاصة لتعويض اي نقص يمكن ان يحصل وبسعر السوق. ورغم ما يقال عن توفر الفيول من عدمه فاننا حتى اليوم، فزنا بدعم وتعهد من جميع الاطراف باهمية القطاع الحيوي وان له الاولوية ولا يمكن الاستغناء عنه. من الاجراءات الاستباقية التي قمنا بها، رفعنا الى مصرف لبنان جدولاً بالاستحقاقات المالية الضرورية المستحقة حتى نهاية عام 2021، للدفع الى الموردين وصيانة وتشغيل الشبكات والسنترالات وفي شركتي الخليوي. ثمة استحقاقات لم تدفع منذ عام 2018 وعلينا توفيرها في اقرب وقت.

■ تردد احتمال رفع كلفة الاتصالات الى 3900 بدلا من 1515 ليرة لبنانية؟

□ باستثناء التعديل الذي طاول رفع كلفة خدمات "الرومينغ" والرسائل القصيرة الخارجية، لم يطرأ اي تعديل على كلفة اي من الخدمات على الشبكات الثابتة والخليوية والانترنت وبطاقات التشريع المسبق الدفع. على الرغم من كل هذه الخدمات الاضافية وصدور قرار الفوترة بالليرة اللبنانية منذ اذار 2020 ووفق السعر الرسمي للدولار

لم يكن لدينا اي خيار
سوى استعادة قطاع
الخليوي بشبكتيه

(1500 ل.ل.)، فقد نجحنا في رفع مداخيل شركتي الخليوي وحققنا في 2020 التي كانت السنة الاسوأ اقتصادياً على المستوى العالمي وعلى كل الصعيد محلياً، عائدات للدولة صافية بنسبة 69% وهي الاعلى في تاريخ وزارة الاتصالات.

■ بعد خطوة استعادة قطاع الخليوي، هل هناك تفكير في استعادة قطاع البريد؟

□ سعت منذ البداية الى تنظيم العلاقة بين الوزارة وشركة لبيان بوست، وقد اطلعت على الاسباب التي ادت الى تمديده عام 2015 لمدة ثلاث سنوات بموجب كتاب وزير الاتصالات حينها، والمرة الثانية عام 2019 لثمانية اشهر بموجب قرار لمجلس الوزراء. ومع وضع الكورونا ومرسوم التعبئة العامة واقفال البلاد والمطار، اقترحنا على مجلس الوزراء تمديد العقد في 2020/5/5 لمدة

اقصاها 2020/12/31، وذلك كسبا للوقت حيث اننا كلفنا من المجلس اعداد دفتر شروط للمزايدة العالمية لاعمال وتشغيل القطاع البريدي في لبنان، على ان تطلق مزايدة عالمية شفافة ومفتوحة بالتنسيق مع ادارة المناقصات: اجراء مقاصة بعد ان كلف مجلس الوزراء في السنوات السابقة وزارة المال حوالي اربع مرات اجراء مقاصة مالية من دون ان يتم الامر، واخيراً اعطاء تصور عام لهذا القطاع وكيفية ادارته. انجزنا ما كلفنا به وارسلناه الى الامانة العامة لمجلس الوزراء، وعلى الرغم من استقالة الحكومة انهينا اعداد دفتر الشروط. لكن، مع حكومة تصريف اعمال، لا يجوز اقرار الدفتر او اطلاق مناقصة عالمية.

■ تشكو اوجيرو من فقدان التيار وشح المازوت، ما هي حقيقة المشكلة؟

□ معظم المشاكل معروفة وشاملة، أبرزها: الدولار، موازنة اوجيرو، فتح الاعتمادات، الشح في الفيول والتقنين الكهربائي الذي بلغ 20 ساعة يوميا. فمولداتنا لا تعمل بصورة متواصلة اكثر من ثماني ساعات الى 15 ساعة اقصاها. لقد وفرنا حلولاً مع لجوئنا الى الطاقة البديلة عند المستطاع، ولو توافرت لنا المساحات الواسعة لاعتمداً عليها بشكل اكبر بكثير. عدا عن ذلك، برزت مشاكل مع اصحاب المحال والاملاك الخاصة حيث بنيت محطات البث، وقد سويت بعدما منعنا من دخولها لرفضهم نقل الاجار من الدولار الى الليرة اللبنانية، فاضطررنا احيانا الى طلب مؤازرة القوى الامنية للوصول اليها قبل ان تسوى الامور. استغنيا عن بعض المحطات والمحال من دون ان ينعكس ذلك على جودة الخدمة للمواطنين.

■ هل من خطوات جديدة على مستوى شبكة الانترنت مجارة للتطور؟

□ نعم، نحن حالياً في صدد تجربة وعلى استعداد لاطلاق خدمة الـ "اي بي تي في" IPTV على شبكة الانترنت الخاصة باوجيرو. هذا الامر سيتيح لوزارة الاتصالات تقديم حزمة متطورة، وسيكون في قدرة المشتركين قريبا الحصول على ثلاث خدمات متلازمة: الهاتف والانترنت والتلفزيون من خلال خدمة "الديجيتال" التي ستوحد الفاتورة وهو ما سيؤمن مدخولاً اضافياً للدولة وسيوفر على المواطنين.